بيان كبار العلماء المستشارين الدوليين عشية قمة العمل المناخي 26

الأساس العلمي للعمل المناخي العاجل لا لبس فيه. حيث إن تقرير الفريق الحكومي المعني بتغير المناخ بعنوان "**تقرير التغير المناخي 2021: الأساس العلمي المادي**" يُظهر دون شك بأن النشاط البشري قد تسبب في ارتفاع درجة حرارة المحيطات والجو والأرض، وبأن درجة الحرارة في العالم الآن ارتفعت بمقدار 1.09 درجة مئوية عما كانت عليه قبل العصر الصناعي. كذلك فإن مستويات البحر ترتفع باضطراد، بينما الأحوال الجوية الشديدة وآثارها – مثل موجات الحرارة، والأمطار الغزيرة، وحرائق الغابات، والفيضانات، وحالات الجفاف – باتت أكثر كثافة وتحدث بوتيرة أكبر. وتشير نماذج التنبؤ بالمناخ إلى أن مع كل زيادة طفيفة في الحرارة تزداد هذه الآثار سوءا، وبأن جميع البلدان عرضة للتأثر بها.

إلا أن البحوث العلمية الأخيرة تدلّنا على أنه ما زال من الممكن حصر ارتفاع درجة الحرارة بما دون 1.5 درجة مئوية بحلول نهاية القرن، لكن هذا ممكن فقط في حال خفض كبير للانبعاثات الكربونية في العالم بحلول سنة 2030، وفي حال حققنا خفض الانبعاثات إلى الصفر بحلول سنة 2050، بناء على الأهداف المشار إليها في المساهمات المحددة وطنيا. إن من شأن تحقيق استقرار في المناخ أن يحد من ارتفاع مستويات البحر، وربما يحدّ أيضا من أحوال الطقس الشديدة. كما إنه يزيد فرص تحقيق الازدهار، وحماية صحة البشر والأنظمة البيئية الطبيعية. لكن ذلك يتطلب اتخاذ إجراء سريع وعاجل ومستدام، وإحداث تحوّلات سلوكية واجتماعية–اقتصادية وتقنية كبيرة في أنحاء العالم. ولا بد وأن يبدأ ذلك بالعمل سريعا على توسيع وتعميم مجموعة كبيرة من الحلول التقنية الحالية والجديدة.

كذلك فإن النجاح في تخفيف حدة تغير المناخ يتطلب أيضا تعاونا دوليا مكثفا بمجال البحوث والابتكارات لتطوير واستخدام حلول جديدة في جميع قطاعات الاقتصاد العالمي. حيث توجد حاجة عاجلة لطرق متطورة لتوليد وتخزين واستخدام طاقات منخفضة الانبعاثات – بما في ذلك تحسين شبه الموصلات والبطاريات وإنتاج وقود منخفض الانبعاثات – إلى جانب الجهود بشأن توفير التدفئة والتبريد، والتقاط الكربون وتخزينه. وتوجد حاجة أيضا إلى اتباع طرق صديقة للبيئة تكون أكثر كفاءة وابتكارا بمجالات الزراعة والصناعة والبناء والنقل. كما يلزم بذل مزيد من الجهود لتحسين فهمنا للتفاعل بين التنوع الأحيائي والأنظمة البيئية وتغير المناخ سعيا إلى حماية العالم الطبيعي من خسارة المزيد من التنوع الأحيائي، وتحقيق أكبر قدر من إمكانية تخزين الكربون. هذه الحلول يجب أن تكون عملية وتأخذ احتياجات وقدرات الناس في عين الاعتبار لكي يكون الانتقال العالمي إلى طاقة نظيفة سريعا، وبكفاءة ومساواة، مع احترام متطلبات الناس، وبشكل يكون ميسور التكلفة وشاملا للجميع. ذلك يتطلب الاستثمار، لكن تحقيق فوائد فورية وتقدم تجاه أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ممكن، بما في ذلك تحسين جودة الهواء، وصحة الناس، وأمن الطاقة،

وتوفر فرص اقتصادية. حيث على المدى الطويل، تكاليف عدم فعل شيء تفوق تكاليف العمل لمعالجة تغير المناخ.

وبموازاة ذلك، التكيف مع تبعات تغير المناخ ضروري جدا. حيث حتى مع إبقاء الاحترار العالمي دون 1.5 درجة مئوية، سوف تتأثر الأنظمة الأساسية في حياتنا، كالإسكان والنقل والرعاية الصحية والإمدادات الغذائية والمياه، وستكون الشعوب الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ أصلا هي الأكثر تضررا. فمن شأن الجهود المبذولة اليوم للمساعدة على التكيف مع تغير المناخ أن تساعد في ضمان استمرار سلامة وأمن وازدهار مجتمعاتنا وقطاعاتنا المختلفة. وهذا يتطلب استمرار الدعم لبحوث أساسية للخروج بنماذج دقيقة وفورية حول تغير المناخ على المستوى المحلي والوطني والدولي. كما يتطلب ذلك ابتكارات وبحوث واسعة لترسيخ فهم الآثار الإنسانية والسياسية والبيئية والاقتصادية لتغير المناخ، وتمكين وضع خطط واتخاذ إجراءات بموجب مبادرات محلية لمواجهة هذه الآثار أو التأقلم معها.

في شهر نوفمبر هذه السنة يجتمع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في قمة العمل المناخي 26 التي تُعقد في غلاسغو. ونحن ندعو الباحثين وقيادات القطاعات المختلفة وصانعي السياسات والقيادات السياسية في الدول الأطراف إلى العمل مع المجتمعات لأجل:

وضع استراتيجيات علمية طموحة طويلة الأمد وتستند إلى الشواهد، والتي تُظهر الجهود المبذولة للحفاظ على هدف أن يظل الاحترار العالمي دون 1.5 درجة كهدف قابل للتحقيق. ذلك يجب أن يشمل ما يلي:

- التركيز على السياسات والمتطلبات – التقنية والاجتماعية–الاقتصادية والمالية – لتجربة والتوسع في الحلول الحالية لخفض انبعاثات الكربون على مدى العقد القادم، والذي من شأنه المساهمة على المدى القريب في تحقيق الأهداف والمساهمات المحددة وطنيا، والمساعدة في نفس الوقت في الحفاظ على أن يظل الاحترار العالمي دون 1.5 درجة مئوية هدفا قابلا للتحقيق؛
- وضع خطط للتعجيل في تطوير واستخدام الجيل التالي من حلول خفض الانبعاثات الكربونية التي ليست بعد ميسورة التكلفة أو فعالة أو متوفرة؛
- مسارات واضحة لتحقيق أهداف خفض الانبعاثات، ووضع سياسات مفصلة للقطاعات المختلفة، وإجراء مراجعات منتظمة للتقدم الحاصل، وتحديثها وفق ما يلزم لتواكب التطورات العلمية والتقنية؛
- إتاحة انتقال عادل للطاقة النظيفة بالنسبة للقطاعات والمجتمعات في ظروف مختلفة، وأخذ أدوار وخيارات جميع الفاعلين والأطراف المعنية بعين الاعتبار في هذا الانتقال.

زيادة التعاون الدولي للتعجيل في البحوث والتنمية وعرض واستخدام حلول فعالة لتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها. ذلك يشمل ما يلي:

- البناء على أسس المبادرات الدولية الحالية وتقويتها.
- التركيز على تحقيق نتائج، مع إجراء مراجعات منتظمة للتقدم الحاصل، ودعم ذلك من خلال توفير قدر مناسب من التمويل وفرق العمل؛
- تسهيل تبادل الخبرات والبيانات، وأيضا المعرفة لدى السكان الأصليين، وبالتالي تأسيس قاعدة تستند إلى الشواهد لمساعدة جميع البلدان في تطبيق الحلول الحالية لتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه بشكل يناسب الظروف المحلية، واستنادا إلى احتياجات المجتمعات المهمّشة والمعرضة لآثار تغير المناخ.

وضع برامج لتقوية إمكانات البحوث والابتكارات العالمية. هذه البرامج يجب أن:

- تستند إلى مجموعة من المبادرات الحالية لضمان اتساق البحوث وقدرات الإبداع وتوسيعها، ودعم المشاركة المباشرة في الابتكار والاستفادة منها على جميع المستويات وفي جميع القطاعات؛
- تدعمها أنظمة لنقل التقنية وأطر مالية فعالة؛
- تشجيع الاستناد بقدر أكبر على الشواهد في عملية اتخاذ القرار، ودعم تطوير ابتكارات فعالة ويمكن توسيع استخدامها، وتكون ميسورة التكلفة، ومتاحة للجميع.